

الأزمة الاقتصادية التركية تتحول إلى محرقة للثروة القطرية

الدوحة - يوضح التركيز التركي الكبير على ما تسميه أنقرة ملف التعاون الاقتصادي والمالي مع قطر، مقدار ما تعلقه حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان من أمان على أموال الغاز القطري وتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية الحادة التي دخلتها تركيا وتعتبرها المعارضة التركية نتيجة مياشرة لسياسات أردوغان الداخلية والخارجية، بينما لم يتردّد أحد خبراء الاقتصاد في تعهدها بـ"الطامة الكبرى".

وتسلل الحكومة التركية طريقين مختلفين للوصول إلى الثروة القطرية واستغلالها، ويتمثل الأول في الحصول على مساعدات وهبات مالية قطرية بعضها معلن، والبعض الآخر سري يتم الحصول عليه تحت عنوان دفع المساهمة القطرية في نصرة الحلفاء الذين يخوضون صراعات في مناطقهم وبلدانهم، لاسيما في سوريا وليبيا وأذربيجان.

وتسلك الحكومة التركية طريقين مختلفين للوصول إلى الثروة القطرية واستغلالها، ويتمثل الأول في الحصول على مساعدات وهبات مالية قطرية بعضها معلن، والبعض الآخر سري يتم الحصول عليه تحت عنوان دفع المساهمة القطرية في نصرة الحلفاء الذين يخوضون صراعات في مناطقهم وبلدانهم، لاسيما في سوريا وليبيا وأذربيجان.

وأوضح السفير في مقابلة مع وكالة الأناضول التركية أن هذه "الاتفاقيات تتنوع بين التعاون العسكري الدفاعي والتعاون الاقتصادي والصناعي، إضافة إلى مجال التجارة الدولية والمناطق الحرة وإدارة الموارد المائية، وكذلك اتفاقية في مجال الشؤون الإسلامية والدينية والأسرية".

وتكشف أيضا عن "استثمارات جديدين لقطر في تركيا سيتم التوقيع عليهما رسميا، أحدهما في مجال الموانئ البحرية والآخر استثمار ضخ في أحد مراكز التسوق الكبرى المعروفة في إسطنبول".

وتأسست اللجنة الاستراتيجية العليا المشتركة بين قطر وتركيا عام 2014، واستضافت الدوحة دورتها الأولى في ديسمبر من العام التالي. وعقدت إلى حد الآن اجتماعات بين قطر وتركيا نتجت عنها إبرام 52 اتفاقية في مجالات متنوعة.

وأكد كوكسو أنّ "اللجنة على مدار دوراتها الخمس الماضية ساهمت في نقل العلاقات الثنائية إلى مصاف الشراكة الاستراتيجية الشاملة". ومن بين الاتفاقيات المنتظر توقيعها حسب السفير كوكسو اتفاقية "الأنشطة الترويجية المشتركة في مجال المناطق الحرة"، موضّحاً أنّ "وجود منطقة حرة تركية في قطر سيكون بمثابة نقطة تحول كبيرة للعلاقات التجارية المميزة بين البلدين، وستساهم في جذب المزيد من الاستثمارات التركية إلى قطر، وتخلق المزيد من فرص العمل بينهما"، علماً أنّ قطر بلد مستورد للعمالة بالكامل ما يعني أنّ فرص العمل التي يتحدث عنها السفير ستكون متاحة لليد العاملة التركية فقط.

وفي إشارة واضحة للفوائد التركية الكبيرة من "شراكة" تركيا مع قطر ذكر كوكسو أنّ الصادرات التركية إلى قطر تضاعفت ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية، وأن إجمالي حجم التجارة بين تركيا وقطر بلغ السنة الماضية 2.24 مليار دولار.

ويضاغف النهم التركي للمال القطري ما تعيشه تركيا من أزمة اقتصادية ومالية حادة دفعت بالرئيس التركي إلى إجراء تعديل عاجل في قيادة البنك المركزي الذي أقبل رئيسه مراد أويصال وتم تعيين ناجي إقبال بدلا عنه، وذلك على إثر النزيف الحاد في احتياطياته من العملة الأجنبية، كما دفعت حدة الأزمة أردوغان إلى إقالة صهره ومستشاره المقرب براءت البيروق من منصب وزير المالية بعد أن كان أقوى المرشحين لخلافة الرئيس.

وتعليقا على تلك الإجراءات، نقل عن أنيلا ينشيلادا المحلل لدى غلوبال سورس بارتنرز قوله إن "أصواتا ذات نفوذ اقنعت أردوغان بأن الطامة وشيكة.. ودفعت إلى إعادة تقييم الأوضاع على الأرض وفرص اجتياز نظامه للأزمة".

وأما الطريق الثاني فيعتمد على إلزام قطر بمعاهدات واتفاقيات تعاون في مختلف المجالات تميل كفة الربح فيها لتركيا، سواء تعلق الأمر بجلب رؤوس أموال قطرية للاستثمار في تركيا، أو بتنشيط المبادلات التجارية التي تعنى في الغالب تصدير السلع التركية إلى قطر، أو باتفاقيات دفاعية وأمنية يتم بمقتضاها إرسال قوات تركية إلى الأراضي القطرية مقابل مبالغ مالية منقذ عليها بالإضافة إلى تغلّ قطر بشكل كامل بمصاريف تلك القوات من رواتب وتكاليف تنقل وإيواء وغيرها.

وبالتوازي مع إعلان السفير التركي في الدوحة مصطفى كوكسو الأربعاء، عن قرار بلاده توقيع عدد كبير من الاتفاقيات مع قطر تشمل مجموعة واسعة ومتنوعة من المجالات، أعلن الديوان الإميري القطري اعتراف أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بزيارة أنقرة، الخميس، ليترأس مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اجتماع الدورة السادسة للجنة الاستراتيجية العليا القطرية التركية.

وجاء بيان صادر عن الديوان أنّ "الدورة ستتناول سبل توطيد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مختلف المجالات وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهة".

ويشكّ قطريون في دقة مصطلح "الشراكة الاستراتيجية" الذي يستخدم لوصف الروابط غير الاعتيادية المتنامية بين أنقرة والدوحة، ويعتبرونه غطاء لعلاقة غير متكافئة تستخدمها تركيا في استغلال قطر بعد أن شجعتها عن الانعزال عن محيطها الخليجي المباشر رغبة في الاستفراد بها والوصول إلى مصادر ثروتها المالية الضخمة.

ويعتبر هؤلاء أنّ ما يجري توقيعه من اتفاقيات بين البلدين هو بمثابة توريث لقطر بحيث لا يمكنها التراجع



إزعاج بسيط مصدره الجوال

نوري المالكي يبدأ حملة استعادة موقعه في السلطة عبر إرباك عمل الحكومة العراقية

استغلال ثغرة في ملف خدمة الهاتف الجوال للطعن في نزاهة الكاظمي

كورونا والأزمة المالية التي ألمت بالعراق، حيث تعثرت الحكومة في تأمين رواتب الموظفين، التي تعد الركن الأساسي في عملية تحريك الاقتصاد المحلي.

ورغم الجدل الكبير الذي يحيط بقطاع الاتصالات في العراق وحجم النقد الموجه إلى الشركات الخاصة العاملة فيه، إلا أنّ مختصين يقولون إنّ الخدمة في العراق تكاد تكون شبيهة بتلك المقدمة في الأردن والكويت، على سبيل المثال. وتقول الشركات إنها أوصلت خدماتها إلى آخر النطاق الحدودية في العراق.



محمد شياح السوداني
وزير الشؤون الاجتماعية
في حكومة حيدر العبادي
رشحه معسكر الموالات لإيران
لرئاسة الحكومة الحالية
يستعد للمنافسة على المنصب
من خلال الانتخابات القادمة

ويملك العراق وزارة للاتصالات وهيئة لمراقبة أداء شركات الاتصال، لكن الجمهور يتهم جميع الأطراف بمحاباة الشركات على حساب الأسعار التي يدفعها للحصول على الخدمة.

ورغم أنّه من غير المتوقع توقف قطاع الهواتف النقالة في العراق عن العمل لأي طرف كان، نظرا لقيمه التي تعادل ملايين الدولارات، فإن هذا الملف دليل على أنّ القوى السياسية يمكنها أن تلجأ إلى أكثر الأساليب ضرا بالمال العام في سبيل تصفية الحسابات مع خصومها.

سنتين من العمل في أوضاع بلد مثل العراق. وفي حال تغيرت الشركات فعلا، فيعني أنّ العراق لن يختبر الجيل الرابع قبل 2024.

وتحت تهديد المصير المجهول لخدمة الهاتف النقال في العراق، اضطر الكاظمي إلى تقديم طعن في قرار المحكمة، وهو أمر حاول استغلاله السوداني، لإظهار رئيس الوزراء بمظهر الداعم لتبديد أموال الدولة.

ولم يخل الأمر من دوافع وأهداف سياسية، إذ إنّ السوداني مرشح سابق عن ائتلاف المالكي لمنافسة الكاظمي شخصيا على منصب رئيس الوزراء، وهو أحد المرشحين المقبولين لدى إيران. ويخطط السوداني للمنافسة على منصب رئيس الوزراء مجددا عقب الانتخابات، أو أن يكون مرشح تسوية قبل ذلك، في حال جرى إسقاط الكاظمي. ولهذه الأسباب وغيرها، حصل السوداني على دعم واسع من وسائل الإعلام الملوكة للمليشيات والأحزاب الشيعية التابعة لإيران خلال حملته ضد شركات الاتصال والكاظمي.

ويعتقد مراقبون أنّ الجو السلبى الذي خلقه الإعلام التابع لإيران حول قرار الحكومة تجديد رخصة شركات الهاتف النقال ربما أثر على القضاء. وتزعم الميليشيات والأحزاب الشيعية التابعة لإيران أنّ الكاظمي حصل على عموالات من الشركات لقاء التجديد لها والتغاضي عن ديونها.

وتخشى هذا الميليشيات والأحزاب أنّ يحصل الكاظمي على أموال ويقوم باستخدامها خلال الانتخابات المقبلة لتقويض نفوذها الذي يتحدى الدولة وربما يتفوق عليها في الكثير من الأحيان.

لكن الفريق القريب من الكاظمي يقول إنّ الحكومة لم تشأ المجازفة بتوقف الشركات عن العمل مع اقتراب عهدها من النهاية في حال اشترطت استحصال الديون.

وتجادل الشركات بأن أرباحها انخفضت بنحو الثلثين بسبب جائحة

الفترة المتبقية على موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق ستكون بامتياز فترة التنافس الشرس وخوض المعارك السياسية، سعيا لتصدر المشهد ومحاولة إسقاط الخصوم والمنافسين بإثارة القضايا المنسية والنبيش في الملفات بحثا عن ثغرات ونقاط ضعف هؤلاء الخصوم على غرار ما يقوم به حاليا ائتلاف رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي ضد رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي.

بغداد - شرع ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي في الدفع بالنائب محمد شياح السوداني كواجهة جديدة للائتلاف المنزّهر بشدة من السمعة السيئة لرعيه التي جرّت عليه تراجع عدد مقاعده في البرلمان إثر انتخابات سنة 2018 والمهدد بمزيد من التراجع في الانتخابات المبكرة المقررة لصفيف العام القادم، الأمر الذي من شأنه أن يجعله عمليا خارج معادلة السلطة التي ستنتشأ عن تلك الانتخابات.

ويرى ائتلاف المالكي في السوداني المستند إلى تجربة ناجحة عندما شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة حيدر العبادي بين سنتي 2014 و2018، وجها قابلا للتسويق ومنافسة رئيس الوزراء الحالي الذي تشير التقديرات إلى تمّعه بقر من الشعبية بفعل عدم انتمائه للأحزاب التي قادت البلاد منذ 2003 وأفضت بها إلى وضع كارثي على مختلف المستويات.

وبدأ السوداني هجومه على حكومة الكاظمي الهادف للتشكيك في نزاهتها وهزّ ثقة الشارع فيها من بوابة ملف خدمة الهاتف الجوال الذي يحتوي على عدد من الثغرات موروثه أصلا عن حكومات سابقة.

وباتت خدمة الهاتف الجوال في العراق تواجه مصيرا مجهولا، بعدما عطل القضاء مصادقة الحكومة على تجديد رخص عمل ثلاث شركات خاصة في مجال الاتصالات، تقدم خدماتها لأكثر من 20 مليون مشترك.

وبدأت القصة عندما رفع النائب محمد شياح السوداني القيادي البارز في ائتلاف دولة القانون، دعوى ضد

الفترة المتبقية على موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق ستكون بامتياز فترة التنافس الشرس وخوض المعارك السياسية، سعيا لتصدر المشهد ومحاولة إسقاط الخصوم والمنافسين بإثارة القضايا المنسية والنبيش في الملفات بحثا عن ثغرات ونقاط ضعف هؤلاء الخصوم على غرار ما يقوم به حاليا ائتلاف رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي ضد رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي.

بغداد - شرع ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي في الدفع بالنائب محمد شياح السوداني كواجهة جديدة للائتلاف المنزّهر بشدة من السمعة السيئة لرعيه التي جرّت عليه تراجع عدد مقاعده في البرلمان إثر انتخابات سنة 2018 والمهدد بمزيد من التراجع في الانتخابات المبكرة المقررة لصفيف العام القادم، الأمر الذي من شأنه أن يجعله عمليا خارج معادلة السلطة التي ستنتشأ عن تلك الانتخابات.

ويرى ائتلاف المالكي في السوداني المستند إلى تجربة ناجحة عندما شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة حيدر العبادي بين سنتي 2014 و2018، وجها قابلا للتسويق ومنافسة رئيس الوزراء الحالي الذي تشير التقديرات إلى تمّعه بقر من الشعبية بفعل عدم انتمائه للأحزاب التي قادت البلاد منذ 2003 وأفضت بها إلى وضع كارثي على مختلف المستويات.

وبدأ السوداني هجومه على حكومة الكاظمي الهادف للتشكيك في نزاهتها وهزّ ثقة الشارع فيها من بوابة ملف خدمة الهاتف الجوال الذي يحتوي على عدد من الثغرات موروثه أصلا عن حكومات سابقة.

وباتت خدمة الهاتف الجوال في العراق تواجه مصيرا مجهولا، بعدما عطل القضاء مصادقة الحكومة على تجديد رخص عمل ثلاث شركات خاصة في مجال الاتصالات، تقدم خدماتها لأكثر من 20 مليون مشترك.

وبدأت القصة عندما رفع النائب محمد شياح السوداني القيادي البارز في ائتلاف دولة القانون، دعوى ضد

سوق شراء الأصوات تنشط مع اقتراب موعد الانتخابات الكويتية

(حوالي 650 دولارا) بعد إعلان فتح باب الترشح.

ونقلت الصحيفة عن مصدر وصفته بالمطلع قوله إنّ "هناك مرشحين يرون أنهم ضمنوا الفوز، فهم يقومون بتبسيط المبلغ على دفعتين لمن يبيع صوته لهم. أما الذين يشعرون بخطورة في السباق الانتخابي، فهم يقومون بالدفع كاش" لبايعي أصواتهم، موضّحاً أنّ "هناك قسما يؤديه بائع الصوت على أنه لن يصوت لمرشح آخر".

وعامة للبرلمان باعتباره موقعا لتقاسم النفوذ يسمح فيه لجهات محدّدة بأخذ حصصها بمختلف الطرق بما في ذلك غير المشروعة منها.

وتؤكّد تقارير صحافية كويتية أنّ عملية شراء أصوات الناخبين بدأت بالفعل، وأن الأسعار باتت معروفة ومتفق عليها. وقالت صحيفة "القبس" المحلية إنّ "سعر الصوت وصل إلى 500 دينار (أكثر من 1630 دولارا) من قبل بعض المرشحين، بعدما كان 200 دينار

ويقول البعض إنّ الظاهرة على الرغم من أنّها مجرّمة قانونا، لكنها أصبحت شبه مسلم بها كمارسة لصيقة بكل دورة انتخابية، دليل أنه لم يتمّ إلى حدّ الآن سوى عرض قضية واحدة من هذا النوع على القضاء، على الرغم من أنّ "سوق شراء الأصوات" افتتحت بالفعل قبيل الموعد الانتخابي المحدد في الخامس من شهر ديسمبر القادم.

ويرجّح هؤلاء أنّ حالة شبه الاستسلام للظاهرة مرتبطة بنظرة

الكويت - تحذّر مصادر كويتية من تفاقم ظاهرة شراء الأصوات الانتخابية، معتبرة أنّها تشكل مطعنا آخر في التجربة الديمقراطية بالبلد وتهزّ الثقة في مجلس الأمة (البرلمان) كمؤسسة تشريعية ورقابية على عمل الحكومة، خصوصا وأنّ سمعة المؤسسة تدهورت على مرّ السنوات في ظل انخراطها المستمر في الصراعات السياسية المعطلة لعملية سنّ التشريعات واتخاذ القرارات وتنفيذها.

الكويت - تحذّر مصادر كويتية من تفاقم ظاهرة شراء الأصوات الانتخابية، معتبرة أنّها تشكل مطعنا آخر في التجربة الديمقراطية بالبلد وتهزّ الثقة في مجلس الأمة (البرلمان) كمؤسسة تشريعية ورقابية على عمل الحكومة، خصوصا وأنّ سمعة المؤسسة تدهورت على مرّ السنوات في ظل انخراطها المستمر في الصراعات السياسية المعطلة لعملية سنّ التشريعات واتخاذ القرارات وتنفيذها.



الخرزنة من هنا